مكتب رئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة

بيـــان صحفـــي

تنفيذاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية في اليوم العالمي للمرأة في الثامن من مارس الحالي، بتعيين عناصر نسائية في مجلس الدولة والنيابة العامة، فقد بادر مجلس الدولة فوراً بتاريخ العاشر من مارس بتنفيذ التوجيه الرئاسي بالموافقة على تعيين عدد من عضوات النيابة الإدارية وعضوات هيئة قضايا الدولة، بطريق النقل لمجلس الدولة ، لشغل وظيفة (مندوب) أو وظيفة (نائب) بالمجلس.

وصرح السيد المستشار/ محمد محمود حسام الدين رئيس مجلس الدولة ، أنه تم التنسيق مع السيد المستشار رئيس هيئة النيابة الإدارية، والسيد المستشار الدكتور رئيس هيئة قضايا الدولة لإتمام نقل العضوات الراغبات في الالتحاق بالعمل قاضيات في مجلس الدولة ، وعمل أفضل التيسيرات لهن.

وأضاف السيد المستشار رئيس مجلس الدولة أن إدارة المجلس وضعت عدة شروط وضوابط لنقل العضوات من النيابة الإدارية أو قضايا الدولة إلي مجلس الدولة، **وأهم هذه الشروط:**

(١) أن تكون العضو حاصلة على تقدير مُمتاز أو جيد جداً في درجة الليسانس.
(٢) الحصول على دبلومين للدراسات العُليا، أحدهما في القانون العام أو القانون الإداري.
(٣) خلو ملف خدمة العضو من أية جزاءات أو ملاحظات.
(٤) اجتياز المُقابلة الشخصية أمام اللجنة المُختصة بمجلس الدولة.
(٥) استيفاء جميع الشروط الواردة في قانون مجلس الدولة.

كما صرح السيد المستشار/ محمد محمود حسام الدين أن مجلس الدولة يُرحب بعضوات النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة للعمل كقاضيات في مجلس الدولة، وقرر أنه فور صدور قرار السيد رئيس الجمهورية بالتعيين ستبدأن العمل بتحضير القضايا في هيئة مفوضي الدولة بالقسم القضائي بالمجلس، وأضاف أنه متأكد من تعاون العضوات الجُدد مع زملائهم من شباب قُضاة مجلس الدولة، للاستمرار في الإنجاز المُتميز والمُساهمة في عدم تأخير الفصل في قضايا المواطنين.

ومن جانبه صرح السيد المستشار/ طه محمد عبده كرسوع نائب رئيس مجلس الدولة الأمين العام لمجلس الدولة أنه يُرحب بانضمام العنصر النسائي لقُضاة مجلس الدولة، وأكد على إجراء أفضل التيسيرات لعضوات النيابة الإدارية أو هيئة قضايا الدولة اللاني ترغبن في سحب ملفات التعيين في مجلس الدولة، وتقديم هذه الملفات مستوفاة خلال المواعيد المُقررة.

وكان مجلس الدولة قد أصدر الإعلان رقم (٢) لسنة ٢٠٢١ عن قبول طلبات تعيين عضوات في وظيفتي (مندوب ونائب بمجلس الدولة) نقلاً من هيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة،

ويشترط في المتقدمات للتعيين في هاتين الوظيفتين بالإضافة إلي الشروط العامة المنصوص عليها قانوناً ما يلى:

(١) ألا يقل تقدير المتقدمة التراكمي في الليسانس عن جيد جداً، ويفضل من لها ترتيب على دفعتها.

(٢) أن تشغل المتقدمة وظيفة وكيل النيابة الإدارية أو وظيفة مُحام بهيئة قضايا الدولة بالنسبة للتعيين في وظيفة "مندوب بمجلس الدولة" ، أو تشغل وظيفة وكيل النيابة الإدارية من الفئة المُمتازة أو وظيفة نائب بهيئة قضايا الدولة بالنسبة للتعيين في وظيفة "نائب بمجلس الدولة"

(٣) أن تكون المتقدمة حاصلة على دبلومين من دبلومات الدراسات العُليا أحدهما في العلوم الإدارية أو القانون العام.

(٤) ألا تكون قد وقعت علي المتقدمة أية جزاءات تأديبية أو مُلاحظات.

(٥) اجتياز المُقابلة الشخصية أمام اللجنة المُختصة بمجلس الدولة.

تُسحب ملفات التقديم من الأمانة العامة بمجلس الدولة (٢) شارع عصام الدالي – الدقي – الجيزة، بعد تقديم المستندات التالية:

- صورة ضوئية من كارنية وزارة العدل مع الاطلاع على الأصل.
- إيصال سداد مبلغ (٥٠٠) جنيه الكترونياً (الفيزا – كارت ميزة) بالخزينة العمومية بالديوان العام.

يتم سحب الملفات خلال الفترة من يوم السبت الموافق ٢٠٢١/٣/٢٧ حتى نهاية عمل يوم الخميس الموافق٢٠٢١/٤/٨م.

يتم تقديم الملفات بمقر الأمانة العامة بمجلس الدولة خلال الفترة من يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٤/١٥ حتى نهاية عمل يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٤/٢٩.

تُقدم الملفات مستوفاة أصول المستندات التالية:

- أصل شهادة التخرج.
- أصل شهادتي دبلومي الدراسات العليا .
- بيان تدرج وظيفي معتمد .
- شهادة من جهة العمل بعدم توقيع أية عقوبات تأديبية أو توجيه ملاحظات للعضو المتقدمة .